شنـاشيـل

مهلاً .. لا تفرحوا

■ عدنان حسين

نعم مهلاً ثم مهلاً .. لا تفرحوا إذا ما أُقيل وزير الكهرباء على خلفية المعلومات عن إبرام وزارته عقدين سمينين مع شركتين غير معول عليهما، بل إن إحداهما قد أعلنت إفلاسها قبل أن تمتد إليها اليد العراقية "الرحيمة" لتنتشلها من المصير المشين، فهذه القضية صغيرة جداً لا تجلب الكثير من السرور، على رغم ما يبدو عليه مبلغا العقدين من ضخامة (١,٧٥ مليار دولار).

لا تفرحوا، فليس من المأمول أن يعقب الوزير الحالي، إذا ما نُحي، وزير نظيف اليد والجيب وحسن السيرة والسلوك ولديه قلب حنون وضمير حي، أو لا يرتكب أخطاء في مستوى الخطايا، كسلفه.

لا تفرحوا فاكتشاف بؤرة فساد واحدة في وزارة الكهرباء لن يعني القضاء على البؤر الأخرى المثيلة في الوزارة، وحتى لو حدث هذا القضاء فلا يعني ذلك أنها لن تعود، مثلما لا يعني أن بؤر الفساد في الوزارات الأخرى ستختفي.

منذ خمس سنوات في الأقل تتردى أوضاع الكهرباء على نحو غريب ومريب. وفي كل شهر تقريباً كنا نسمع تطمينات وتأكيدات من وزراء الكهرباء المتعاقبين ومن رئيس الحكومة ومسؤولين آخرين أن الأزمة في سبيلها إلى التراجع تدريجياً وان حلّها، جزئياً في الأقل، قادم بعد حين قريب .. ولم يتردد بعض هؤلاء المسؤولين في تحديد مواعيد للحل، كلها مرّت والأزمة تكون في كل موعد قد ارتقت من ذروة إلى ذروة أعلى.

في المقابل فإن أناساً عاديين وإعلاميين وسياسيين ونشطاء قالوها آلاف المرات، إن وراء أزمة الكهرباء يكمن فساد في وزارة الكهرباء، وان تردي الأحوال المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية يقف خلفه الفساد المالي والإداري، وان وراء هذا كله يكمن الفساد السياسي، أي فساد الطبقة السياسية المستحوذة على مقاليد الأمور في البلاد. وقالوا أيضاً إن الخطوة الأولى لتوفير الكهرباء تكون بمكافحة الفساد في وزارة الكهرباء، والخطوة الأولى في تحسين أوضاع الناس تكون بمكافحة الفساد المالي والإداري المتفاقم في الدولة، والخطوة الأولى في تحقيق هذا كله تكون بمكافحة فساد العملية السياسية ، ومنبع هذا الفساد هو نظام المحاصصة والتوافق. وبالطبع فإن أحداً في الحكومة أو مجلس النواب أو القوى السياسية المهيمنة على مقاعد الحكومة والبرلمان لم يكن يسمع هذا الكلام أو يكترث به.

لا تفرحوا فلو كانت الحكومة جادة في حل أزمة الكهرباء لكافحت الفساد في وزارة الكهرباء، ولو كانت جادة في تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لحاربت الفساد في سائر الوزارات ودواوين الدولة. وحتى لو كانت الحكومة ترغب في ذلك وتريده – وهو ما لا دليل مؤكداً عليه – فإن النخبة السياسية الممسكة بتلابيب العملية السياسية لن تسمح بهذا، فالفَسَدة من وزراء ونواب ووكلاء وزارات ومدراء ورؤساء مؤسسات ومحافظين وأعضاء مجالس محافظات، هم أبناؤها الشرعيون.

إذا ما ثبت فساد وزير الكهرباء أو تهاونه في العقدين بما يستحق معه إقالته من منصبه، فان القاعدة في النظام الديمقراطي تقضي بان يستقيل رئيس الوزراء باعتباره المسؤول عن تعيين هذا الوزير في منصبه (لا ينفع القول إن الوزير كان مفروضا عليه من كتلة سياسية أخرى فالمفترض أن يُدقّق رئيس الوزراء تدقيقاً كاملاً في سيرة كل من يُسند إليه منصب رفيع في الحكومة)، وتقضي هذه القاعدة أيضا بان يستقيل رئيس الكتلة السياسية التي رشّحت الوزير لشغل هذا المنصب، فالمفترض انه وكتلته لا يرشّحان الا أفضل ما لديهما.

بالطبع لن يفعلها رئيس الوزراء ولن يفعلها رئيس ائتلاف العراقية .. إذاً فلا تفرحوا بإقالة وزير الكهرباء إن حدثت، فأزمة الكهرباء سيمتد عمرها أكثر، وهذه المرة بذريعة قضية العقدين الفاسدين.

اجتماع للتيار يحسم الأمر في غضون أيام

مصادر لـ (المدى): الصدريون يقتربون من الموافقة على المدربين الأميركان

□ بغداد / المدى

بالرغم من تأكيد زعيم التيار الصدري رفضه أي بقاء للقوات الأميركية، إلا أن مصدرا مقربا منه كشف عن اقتراب موافقة التيار على بقاء مدربين أميركان.

وقال المصدر الذي شدد على عدم ذكر اسمه في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "لم تتضح حتى الآن رؤية لدى التيار بخصوص بقاء المدربين الأميركان، وان جميع البيانات التي تصدر عن السيد مقتدى الصدر لم تؤكد موقفا واضحا بهذا الصدد، فالأمر مرتبط به ويتخذ القرار بالتشاور مع المرجعيات الدينية".

ويتابع المصدر وهو قيادي بارز في الخط الصدري "خلال الأيام القليلة المقبلة تعقد قيادة التيار الصدري اجتماعا حاسما بهذا الصدد"، ولم يستبعد اتخاذ الموافقة على بقاء المدربين، موضحا " هناك احتمال كبير بقبول التيار بمدربين أميركان لان القوات الأمنية العراقية لا تزال غير قادرة على مسك زمام الأمور".

وذكر بيان لزعيم التيار مقتدى الصدر، "سوف يعامل كل من يبقى بالعراق كمحتل غاشم يجب مقاومته بالمقاومة العسكرية".

وأضاف في البيان الذي جاء ردا على سؤال وجهه إليه السبت احد مناصري تياره بشأن موقفه من مسألة تمديد بقاء قوات أميركية أن "الحكومة التي ترضى ببقائهم ولو للتدريب فهي حكومة ضعيفة". ولا يزال الجيش الأميركي ينشر حوالي ٤٧ ألفا من جنوده في العراق، علما انه يتوجب أن ينسحب هؤلاء بالكامل من البلاد نهاية العام الحالي وفقا لاتفاقية أمنية موقعة بين بغداد وواشنطن.

لكن قادة الكتل السياسية العراقية فوضوا الحكومة ليل الثلاثاء الاربعاء بدء محادثات مع واشنطن لبحث مسألة تدريب القوات العراقية حتى ما بعد موعد الانسحاب، مع تحديد عدد هؤلاء المدربين.

ووصف حينها النائب جواد الحسناوي المنتمي الى كتلة التيار الصدري، التفويض بـ"الخيانة" التي تفتح الباب أمام "احتلال جديد".

من جانبه، قال المتحدث باسم مكتب الصدر، صلاح العبيدي في وقت سابق "ننتظر ما ستقرره الحكومة، وقد يفرز هذا التفويض قناعة ايجابية تجاه الحكومة إذا تصرفت بشكل ايجابي من خلال العمل على إعطاء الموافقة على الحد الأدنى من المدربين وعدم منحهم حصانة".

وكان التيار الصدري هدد في نيسان الماضي بمقاتلة الأميركيين إذا لم يتم الانسحاب في الموعد المحدد.

وشكل الصدر عام ٢٠٠٨ لواء "اليوم الموعود" كقوة سرية منتخبة من عناصر جيش المهدي لمقاتلة القوات الأميركية.

وفي السياق ذاته، أفاد النائب عن التحالف الوطني شروان الوائلي أن المدربين الذين سيبقون بعد نهاية العام الحالي سيكون تركيزهم على توفير التدريب للقوات البحرية والجوية أكثر من المشاة.

ونقلت وكالة أنباء المستقبل عن الوائلي قوله، ان العراق يتعرض إلى استفزازات وليس تهديدات من قبل بعض الدول وان البعض يرى أن العراق لا يحتاج الى حماية حدوده الخارجية وهذا أمر خاطئ".

وأوضح الوائلي الذي كان يشغل منصب وزير الأمن الوطني في الحكومة السابقة:"ان الجيش قيمة اعتبارية للدولة وان الدول عندما ترى ان أي بلد لا يمتلك جيشا يستطيع حماية حدوده فان تلك الدول تتمادى ولا تعطي اعتبارا لهذه الدولة".

وأشار الى أن وزارة الداخلية لديها عقد مع ايطاليا لتدريب منتسبيها ونحتاج الى اتفاقية لوجود قوات فنية في الجانب البحري والجوي والتدريب على الأسلحة أكثر من المشاة.

من جانبه اعتبر النائب عن القائمة العراقية عثمان الجحيشي "منح القوات المدربة حصانة من قبل الحكومة العراقية أمرا خطيرا، متوقعا حدوث العديد من المشاكل بسبب تلك الحصانة الممنوحة للقوات الأميركية المتبقية".

وحذر الجحيشي ان "الاتفاقية يجب أن تكون بروتوكولية من اجل التدريب وليس إستراتيجية تمنح القوات المتبقية حصانة خاصة قد تمهد لبقائهم فترة طويلة".

فيما أوضح النائب عن تيار شهيد المحراب عزيز العكيلي ان "موضوع بقاء جزء من القوات الأميركية البالغة خمسة عشر ألف مدرب موزعين على تسع قواعد جاء بعد اتفاق الكتل على تفويض الحكومة في هذا الموضوع نظرا لحاجة البلاد لتلك القوات في هذه الفترة".

مضيفاً أن " بقاء جزء من القوات الأميركية مسألة متوقعة نتيجة عدم جاهزية القوات العراقية والحاجة لاستكمال جاهزية القوات العراقية لحفظ الأمن على المستويات جميعها".

وكان شدد النائب عن المجلس الأعلى الإسلامي حبيب الطرفي على ضرورة تحديد عدد المدربين الاميركان والفترة الزمنية اللازمة لإكمال تدريب القوات العراقية.

وقال في تصريحات صحفية قبل يومين" عندما تم تخويل رئيس الوزراء التفاوض مع الامريكان بشأن بقاء مدربين للقوات العراقية ، فان الحاجة لهؤلاء المدربين تحددها الجهات الفنية على ان يكون عددهم ضئيلا جدا وضمن سقف زمني محدود".

وأضاف :" يجب ان لا تكون تلك الحاجة للمدربين مفتوحة بل محددة بزمن معين وعدد محدود من المدربين ، وان نطلع على العملية بشكل مباشر لتكون محاطة بمصداقية وشفافية للتعامل مع هذا الملف الخطير".

وأوضح الطرفي :" أن المجلس الأعلى الإسلامي يرفض بقاء ولو جندي أمريكي واحد على الأرض العراقية ، ويعتبر هذا الوجود اهانة للتراب العراقي" بحسب تعبيره .

ورأى أن " العراق قادر على ان يحمي ترابه وسماءه ومياهه " قائلا :" نحن لسنا بحاجة لبقاء هذه القوات ، ولكن كما يعلم الجميع فان المحتل ما جاء ليرحل".

و قالت مديرية النجدة العامة أمس الأول إنها لا تزال بحاجة إلى الاستعانة بالمدربين الأميركيين من اجل إكمال جاهزية منتسبيها، مبينة إلى أنها تستعين بالقوات الأميركية في كثير من الأمور.

وقال مدير عام النجدة العامة اللواء صباح الشبلي خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر المديرية ببغداد "المديرية العامة للنجدة لا تزال تحتاج إلى مساعدة القوات الأميركية الآن"، مشيرا إلى أن "هناك تواصلا مع القوات الأمريكية في عملية التدريب".

وأوضح الشبلي أن "مديرية النجدة النهرية لا تزال تستعين بفريق من القوات الأميركية للتعاون وتقديم المساعدة ونحن بحاجة إلى التدريب".

وفيما إذا كانت هناك خروقات داخل صفوف النجدة بين الشبلي أن "نجدة الشرطة لا يوجد فيها أي خرق امني ونحن نعمل على هذا الموضوع".

وقال إن "جميع المنتسبين في هذا الجهاز جميع ملفاتهم خاضعة للتدقيق ولا يوجد أي منتسب عليه أي علامات استفهام ولا يوجد أي اختراق في صفوف عناصر النجدة".

وتابع أن "المديرية العامة للنجدة تعمل الآن على تعميم نظام البصمة على جميع أفرعها للمنتسبين وهذا يعد نوع من أنواع القضاء على الفساد ومنع حدوث أي اختراق لهذا الجهاز".

رفضت استقبال النازحين دون إذن بغداد

الأنبار: مازالت حدودنا مع سوريا مغلقة

□ متابعة / المدى

أعلنت محافظة الأنبار، أمس الأحد، عن استمرار إغلاق منفذ القائم الحدودي بين العراق وسوريا من قبل السلطات السورية، مؤكدة أنها لن تسمح بدخول أي لاجئ سوري إليها إلا بموافقة الحكومة المركزية.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن المتحدث باسم محافظة الأنبار محمد فتحي حنتوش قوله: إن "منفذ القائم الحدودي ما يزال مغلقا والحركة متوقفة فيه، بعد أن تم إغلاقه من قبل السلطات السورية قبل أسابيع".

وأكد حنتوش "عدم تأثر القرى والمدن المحاذية للحدود السورية بعمليات الجيش السوري فيها حيث تسيطر قوات الأمن العراقية على الشريط الحدودي بشكل كامل"، لافتا إلى أن "محافظة الأنبار لن تسمح بدخول أي لاجئ سوري إليها إلا بموافقة الحكومة المركزية في بغداد كونها مسألة سيادية تتعلق بالسياسة الخارجية للبلاد".

وكان مصدر في معبر القائم الحدودي بمحافظة الأنبار، أكد في ١٨ تموز الماضي، بأن دمشق أغلقت معبر البو كمال الحدودي مع العراق اثر العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش السوري في مدينة البو كمال الحدودية، فيما أشار إلى أن منفذي ربيعة والوليد لم يتأثرا بالإغلاق. وتشهد سوريا منذ أشهر موجة احتجاجات عارمة، للمطالبة بـ"الحرية والديمقراطية"، واجهها نظام الرئيس بشار الأسد بإطلاق القوات الأمنية والجيش النار على المتظاهرين، ما أدى إلى سقوط أكثر من ١٣٠٠ قتيل واعتقال الآلاف، فضلاً عن نزوح آلاف العوائل إلى تركيا ولبنان، الأمر الذي أثار حركة احتجاج دولية واسعة، لاسيما من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، في وقت تتهم السلطات السورية المعارضين بالتورط مع من وصفتهم بالجماعات الإرهابية في الخارج.

وتحدثت تقارير صحفية في وقت سابق عن أن نتائج الاضطرابات في سوريا انعكست على الحدود مع العراق، حيث بدأت الأسلحة والمسلحون تدخل إلى العراق، وظهر نشاط للمسلحين في أقضية حدودية عراقية، على الرغم من أن السوريين عززوا تحصيناتهم الحدودية.

وقالت تلك التقارير إن القمع في سوريا امتد إلى أقاصي البلد، حتى وصل مؤخرا إلى بلدة بعيدة في الصحراء السورية الشرقية على الحدود مع العراق.

ولطالما كانت هذه المنطقة العشائرية، معروفة كنقطة عبور مسلحين وأسلحة إلى العراق، فيما كانت نقطة مغادرة للاجئين من العراق إلى سوريا. والآن انعكست الأحوال، أو أنها في طريقها إلى ذلك، فقد ابتدأت الاضطرابات في بلدة البوكمال في الأسبوع الماضي.

وبشأن الاضطرابات في سوريا وإمكانية انفلات الأوضاع على الحدود السورية العراقية، أوضح الموسوي في حديث قبل أسابيع لـ"المدى" أنا لا اعتقد أن تفقد سوريا سيطرتها على الحدود مع العراق، لأن السلطات السورية لا تزال قادرة على المسك بزمام المبادرة كما أن الأجهزة الأمنية العراقية أصبحت تتمتع بخبرة كبيرة وإمكانية جيدة في مراقبة الحدود من خلال إنشاء المنافذ الحدودية، وأبراج المراقبة وزيادة عديد حرس الحدود وتجهيزهم بالمعدات والأجهزة اللازمة.

قبل ساعات من وصول قانونه إلى البرلمان

علاوي يترفع: لست معنيا بمجلس السياسات الإستراتيجية

□ متابعة / المدى

أكد زعيم القائمة العراقية اياد علاوي "عدم اهتمامه لتولي أي منصب في الدولة العراقية بقدر اهتمامه بسلامة مسار العملية السياسية".

وقال علاوي في تصريحات صحفية أمس " لست معنيا بتسلم وظيفة في مجلس السياسات الستراتيجي بقدر اهتمامي بسلامة مسار العملية السياسية التي ستضمن سلامتها الاستقرار في العراق "، مبيناً أن" مجلس السياسات الستراتيجية تم الاتفاق عليه في اتفاق أربيل ليكون بمثابة وعاء للشراكة السياسية وعدم التفرد بالقرار".

ويقول رئيس ديوان الرئاسة نصير العاني ،أمس إن "هناك مداولات بين المعنيين في رئاسة الجمهورية بشأن مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية"، متوقعا أن تتم إحالته الى مجلس النواب خلال "الساعات المقبلة".

وأوضح العاني أن "المعنيين والاختصاصيين في رئاسة الجمهورية انتهوا تقريبا من إعداد مشروع القانون".ويضم المجلس، الشؤون السياسية، السياسات الخارجية والداخلية، الشؤون الاقتصادية والنقدية، الشؤون الأمنية والعسكرية، شؤون الطاقة . النفط . الغاز . الكهرباء . الماء .. وغيرها، وشؤون البيئة والأمن الغذائي. علاوي يؤكد أن " سلامة مسار العملية السياسية ستلقي بظلالها على تحسين واقع حياة الفرد العراقي سواء كان مسؤولا ام مواطنا اعتياديا"، وقال إن "اجتماع الكتل السياسية الثلاثاء الماضي أثبت مدى أهمية مجلس السياسات الستراتيجية اذ توصلت فيه الكتل السياسية الى تخويل الحكومة التفاوض مع الجانب الأمريكي من اجل تدريب القوات الأمنية دون ان يكون هناك تفرد في اتخاذ القرار"، معرباً عن أمله في التزام الكتل السياسية بما اتفقت علية في هذا الاجتماع".

وكان زعيم العراقية بعث برسالة عبر فيها عن شكره الى رئيس الجمهورية جلال طالباني على حسن إدارة الاجتماع الأخير لقادة الكتل السياسية.

وعن موضوع تدريب القوات الأمنية بين علاوي أن" الكتل السياسية اتفقت على تخويل الحكومة على التفاوض مع الجانب الأمريكي لتدريب القوات الأمنية وليس تخويلها إبقاء القوات الأمريكية او التمديد لها"، لافتاً الى ان" الحكومة ستعرض نتائج مفاوضاتها على الكتل السياسية وعلى مجلس النواب قبل اتخاذ أي قرار لها".

وتابع أن " الحكومة مطالبة بتوضيح لمجلس النواب وللشعب العراقي عن ماهية هذا التدريب وكم سيحتاج من فترة زمنية"، مشيرا الى أن "مجلس النواب سيكون صاحب القرار النهائي بخصوص موضوع تدريب القوات الأمنية بعد أن تعرض الحكومة مفاوضاتها مع الجانب الأمريكي".

وكانت الكتل السياسية عقدت الثلاثاء الماضي اجتماعاً في مقر رئيس الجمهورية جلال طالباني اتفقت فيه على عدد من القضايا العالقة وتنفيذ بنود اتفاقية أربيل والتي من بينها الاتفاق على إرسال مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا من قبل الرئيس طالباني إلى مجلس النواب خلال ثلاثة أيام .

كما تم الاتفاق على تكليف الحكومة للبدء بمحادثات مع الجانب الأمريكي مقتصرةً على مسائل التدريب تحت اتفاقية الإطار الاستراتيجي لحاجة العراق للتدريب مع التشديد على أن " أية علاقة مصممة في كل جوانبها لتعزيز السيادة الكاملة للعراق"

أنبـــاء

إعفاء قائد شرطة ميسان من منصبه

■ أكدت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ميسان إقالة مدير شرطة المحافظة اللواء إسماعيل عرار من منصبة من قبل وزارة الداخلية وتعيين اللواء حكيم جاسم الحسناوي بدلا عنه .

وقال رئيس اللجنة سرحان سالم يونس أمس الأحد أن" مدير شرطة المحافظة السابق تم تعيينه من قبل مجلس المحافظة مستنكرا في الوقت نفسه التعيين الجديد للواء حكيم جاسم الحسناوي".

يذكر أن عددا من الإقالات قد شهدتها ميسان منها إقالة مدير سجن العمارة الكبير ومدير شركة نفط ميسان.

تحويل الجنائية العليا لهيئة مصغرة

■ كشف عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب محسن السعدون " مجلس الوزراء أحال مشروع قانون الى مجلس النواب يقضي بتحويل المحكمة الجنائية العراقية العليا إلى هيئة مصغرة بدلاً من إلغائها"، مشيرا الى أن "من المنتظر أن يجري النواب القراءة الأولى لمشروع القانون خلال جلسته غدا الثلاثاء".

وأوضح السعدون أن "الاقتراح جاء نتيجة إصرار الكرد على عدم إلغائها"، مبينا أن "مشروع القانون يقترح تقليص الهيئة العاملة لدى المحكمة من ١٣٠٠ موظف الى ٣٠٠ موظف فقط".

جمال الدين يتهم إيران بمحاولة اغتياله

■ اتهم النائب السابق، اياد جمال الدين اتهم الحكومة الإيرانية بتدبير محاولة اغتياله ، مشيرا إلى أن "هذه المحاولة لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة وهي جزء من مسلسل استهداف الأصوات التي تعارض الهيمنة الإيرانية".

ورجح جمال الدين أن يكون "الهدف من محاولات الاغتيال المتكررة التي يتعرض لها هو الخط الواضح الذي يتبناه منذ عام ٢٠٠٣ وللآن، والذي يطالب فيه بإقامة حكومة مدنية ودولة مواطنة، ووقوفه ضد المحاصصة السياسية وضد الهيمنة الإيرانية على مقدرات العراق".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون